

بيان مزور باسم القوى السياسية في الجوف لإسناد تمرد إخوان (العكيمي)

الأمناء/خاص:

نفى الناطق الرسمي لتحالف القوى السياسية بمحافظة الجوف، مطر دحان، صحة البيان المنسوب للتحالف والذي نشره إعلام الإخوان خلال الساعات الماضية بهاجم فيه قرار تعيين محافظ للمحافظة.

وقال دحان في منشور له على صفحته الشخصية في "الفيس بوك" بأن ما نشره هو "بيان مكذوب ولا علاقة للقوى السياسية بما جاء فيه"، في فضيحة مدوية للحملة الإخوانية الراضة لإقالة القيادي الإخواني أمين العكيمي من منصب محافظ الجوف.

وتداولت وسائل إعلام إخوانية على رأسها صحيفة "أخبار اليوم" التابعة للنائب السابق الجيزال علي محسن الأحمر؛ بياناً منسوباً لتحالف القوى السياسية في الجوف هاجم بشدة قرار مجلس القيادة الرئاسي بإقالة العكيمي.

حيث هاجم البيان المزور قرار المجلس وزعم بأنه "صادر على منهجية الإقصاء بدعوى لا يسندها عقل ولا منطق"؛ مطالباً رئيس المجلس "بالتراجع عن القرار وإعادة الأمور في إدارة المحافظة على ما كانت عليه".

وفي حين تضمن البيان لغة تهديد واضحة ضد المجلس الرئاسي؛ حيث قال بأن القرار "سيقود الوطن إلى مزالق لا تحمد عقباه"؛ كان لافتاً اعترافه الخجول وبطريقة مباشرة بحقيقة الاعتراض على إقالة العكيمي بدعوته لمواجهة "الإقصاء والعنف الإداري التعسفي الموجه ضد بعض الأحزاب وقواعدها".

ومنذ أكثر من أسبوع تقود جماعة الإخوان تمرداً ضد قرار إقالة العكيمي المتهم بالمسؤولية في سقوط المحافظة بيد مليشيات الحوثي في مارس 2022م؛ وسارع فرعها في الجوف إلى إصدار بيان رسمي يعلن



رفضه للقرار. وكان لافتاً حفل التخرج الذي أقامته جامعة سبأ في مدينة مأرب يوم الاثنين الماضي، لإحدى الدفع من كلية التربية بمحافظة الجوف؛ ورفعت فيه لافتة تشير إلى أن الحفل برعاية "محافظ الجوف/ أمين العكيمي".

هذه الخطوة اعتبرها نشطاء من أبناء مأرب تأكيداً لموقف جماعة الإخوان المتمرد على قرار مجلس القيادة الرئاسي بإقالة العكيمي وتعيين اللواء/ حسين العجي العواضي بديلاً عنه في منصب محافظ الجوف.

تيادي في الإنتقال: التنازلات من أجل الهدنة لن تحقق سلاماً والحوثي لا يفهم سوى لغة القوة

الأمناء/خاص:

أكد عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي سالم ثابت العولقي، أن التنازلات والخطاب الناعم من أجل الهدنة لن تحقق سلاماً في اليمن، مؤكداً أن الحوثي لا يفهم سوى لغة القوة.

وقال العولقي في سلسلة تغريدات، إن الحوثي يعتمد على استراتيجية القضم التدريجي للمناطق، باللعب على عامل "الوقت"، كما يعتمد على استراتيجية "الاستثناء" لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية فيتحول "الاستثناء" بعد عدة أشهر إلى "استحقاق".

وأضاف العولقي إن الحوثي بهذه الاستراتيجية يجرّد الشرعية من قراراتها السيادية لمصلحته، بسبب التنازلات التي تقدم له.

وأشار إلى أن الحوثي حصل على تنازلات في اتفاق استوكهولم، وتنازلات أخرى من أجل الهدنة، مؤكداً أنه لم يلتزم بتنفيذ بند واحد منها، وحولها لمكاسب ميدانية وسياسية واقتصادية.

وأوضح أن الحوثي يعمل اليوم على كسب تنازلات جديدة تحت يافطة "تحقيق السلام"، ومن يصدق ذلك فهو واهم ويسلم رقبته وأرضه ومستقبله للحوثي.

وقال العولقي إن الخطاب الناعم والتنازلات لن تثبت هدنة ولن تحقق سلاماً، بل تمكن الحوثي، مؤكداً أن الحوثي لا يفهم سوى لغة القوة كما حصل في مديريات بيحان.

واختتم العولقي: "إن العمل على توجيه هزائم جديدة للحوثي أجدى من تقديم التنازلات فالأولى ستصنع سلاماً مشرفاً والثانية ستصنع سلاماً مهيناً وتمكيناً للحوثي".

صحيفة سعودية: العلمي يطلب توفير احتياطي من الوقود يكفل استقرار السوق اليمنية

الأمناء/ الشرق الأوسط:

على وقع الأزمات الدولية والمحلية في أسواق الوقود، أمر رئيس مجلس القيادة اليمني رشاد العلمي (الخميس) الحكومة في بلاده بتوفير مخزون استراتيجي نفطي لضمان استقرار السوق المحلية. جاء ذلك في وقت أكدت فيه الحكومة اليمنية أنها خصصت

خمسة ملايين دولار للمساهمة في صيانة وإنقاذ خزان النفط المتهاك (صافر) الموجود قبالة سواحل محافظة الحديدة، حيث تسعى الأمم المتحدة إلى تنفيذ خطة الإنقاذ وسط مخاوف من عراقيل حوثية جديدة تحول دون تنفيذ المهمة.

وذكرت المصادر الرسمية أن العلمي اجتمع برئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبد الملك، ومعه وزير النفط والمعادن سعيد

الشماسي، بحضور مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي، واستمع من رئيس الوزراء إلى إحاطة حول المستجدات المحلية، والجهود الحكومية لتحسين الخدمات، والأوضاع المعيشية. وبحسب ما أوردته وكالة «سبأ» تطرق الاجتماع إلى خطط وزارة النفط والمعادن، لتطوير أنظمة توزيع المشتقات النفطية، وآليات الاستجابة للمتغيرات السعرية العالمية بما يسهم في تخفيف المعاناة الإنسانية لليمنيين.

ونقلت الوكالة، أن رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وجه بالعمل على تأمين المخزون النفطي الاستراتيجي، بما يكفل ضمان استقرار الإمدادات إلى الأسواق، وإدارة الأزمات الطارئة. وطبقاً للمصادر الرسمية، عرض وزير النفط والمعادن اليمني رؤية الوزارة لزيادة الطاقة الإنتاجية، وتطوير البيئة الاستثمارية، بما يساعد في تحسين مساهمة القطاع النفطي والمعدني في الناتج المحلي، وتعزيز التدخلات الحكومية الإنمائية في مختلف المجالات.

وكان رئيس الحكومة اليمنية معين عبد الملك، استعرض في لقاء سابق مع أعضاء مبادرة شبابية مسار الإصلاحات التي تنفذها

حكومته وما حققته من نتائج إيجابية حيث حقق الاقتصاد اليمني لأول مرة هذا العام نسبة نمو إيجابي بأكثر من 2 في المائة، مع توقع أن يحقق العام القادم 3 في المائة.

وأكد عبد الملك أن حكومته «حريصة على تخفيف الظروف الإنسانية والمعيشية الصعبة للمواطنين من خلال التسريع بمسار هذه الإصلاحات».

في سياق آخر، أعلن وزير المياه والبيئة في الحكومة اليمنية توفيق الشرجبي (الخميس)، المهندس، عن تخصيص بلاده خمسة ملايين دولار من مخصصات بلاده في مجال البيئة للإسهام في مواجهة التهديد القائم من ناقلة النفط «صافر» القائمة قبالة سواحل الحديدة في البحر الأحمر.

ودعا الوزير اليمني خلال مشاركته في أعمال الدورة الـ(33) لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة المنعقدة في العاصمة المصرية القاهرة، الأمم المتحدة إلى العمل الجاد والعاجل لتنفيذ خطتها المنسقة والطارئة لإنقاذ صافر وإنهاء الكارثة البيئية المحتملة والشبكة التي قد يتسبب بها الخزان النفطي المتهاك. وأوضح أن مساهمة بلاده «تأتي

امتداداً لمساعي الحكومة اليمنية لبذل كل ما في وسعها لدعم وتسهيل جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإنقاذ (صافر) ومنع أي كوارث محتملة قد تنتج عن أكثر من مليون برميل نطف على متن الناقل المحتجزة، والتي قد تعكس آثارها الوخيمة ليس على اليمن والإقليم فحسب، بل على العالم أجمع».

وأشار الوزير الشرجبي إلى أهمية تضافر الجهود الإقليمية والدولية لخلق ضغط دولي ضد الأعمال العدائية لمليشيات الحوثي الانقلابية التي تستمر باحتجاز خزان صافر النفطي كورقة ضغط لا أخلاقية، بالإضافة إلى زراعتها للألغام البحرية والبرية مما يتطلب حث جميع الدول والمنظمات الفاعلة لتبني مواقف فاعلة لحماية بيئة البحر الأحمر بشكل خاص والبيئة اليمنية التي أنهكتها الحرب وأثرت على مواردها الطبيعية والبيئية.

يأتي ذلك، في وقت تواصل فيه الميليشيات الحوثية رفض المقترحات الأممية لتمديد الهدنة وتوسيعها، وسط تصاعد المخاوف الدولية من عودة القتال، حيث تلوح الميليشيات باستهداف مصادر الطاقة في المنطقة وطريق الملاحة الدولية في البحر الأحمر.